

## الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي



#### سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية 14-14 تشرين الأول/ أكتوبر 2017

### بيان رئاسي عن وضع الديمقراطية في عالم اليوم

# أقرّه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته 201 (سانت بطرسبرغ، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

إننا نشهد اتجاهاً مثيراً للقلق في جميع أنحاء العالم: فالبرلمانات كمؤسسات تتعرض للاعتداء، ويجد أعضاء البرلمانات أنفسهم أكثر عرضة للخطر. وبصفتي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، تكلمت ضد مثل هذه الأحداث التي أعتبرها اعتداءات على الديمقراطية نفسها.

وفي كثير من هذه الحالات، تتشابه أسباب أو أعراض الأزمة: حرية التعبير تتعرض للهجوم، ما يجعل من الصعب حداً على البرلمانيين، الصحافة، والمحتمع المدني التحدث ضد الانتهاكات؛ سلطات البرلمانيات تقوضها فروع الحكومة الأخرى: السلطة التنفيذية والقضاء؛ لجان الانتخابات الوطنية لا تؤدي دورها بشكل صحيح، حيث تعتبر أدوات للحكومة لضمان بقائها في السلطة، والفساد المتفشي يقوّض المفاهيم الأساسية للمساواة أمام القانون، وللمسائلة، وللمالية العامة بإدارة جيدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشجب بأقوى العبارات اغتيال السيدة دافني كاروانا غاليزيا، وهي صحفية وباحثة معروفة من مالطا تولت التحقيقات في أوراق بنما. وعلينا أن نتكلم دفاعاً عن الصحافة الاستقصائية، ودفاعاً عن الصحفيين الشجعان من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم الذين يخاطرون بأرواحهم وأجسادهم لإظهار الحقائق. ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع أسرة السيدة غاليزيا التي دفعت أغلى ثمن للتنديد بالفساد.

وفي الوقت الذي تكون فيه الحاجة ماسة إلى الحوار لحل الأزمات، نشهد وفوداً تأتي إلى جمعياتنا التي لا تمثل الطيف الكامل من الآراء السياسية في البرلمان. ويجري استهداف أعضاء البرلمان من خلال التهديدات والأعمال الانتقامية وأشكال التحويف الأخرى، ويتقلص الفضاء السياسي في كثير من البلدان. وإنني أدعو إلى إطلاق سراح السيد كيم سوخا وجميع السجناء السياسيين، والعودة الآمنة لجميع النواب الكمبوديين في



المنفى، وإنحاء الهجمات على المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة. ويشير تقرير لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إلى هذا الاتجاه المقلق.

ويساورني قلق عميق إزاء الحالة السياسية في كمبوديا، حيث يزعم أن الإجراءات الجنائية تُستخدم لإسكات المعارضة ومنعها من القيام بدور مفيد في الفترة التي تسبق الانتخابات في عام 2018. وما يبعث على القلق أيضاً، الوضع في مالديف، حيث أن الانتقاص من الحريات، والانقسامات بين الحزب الحاكم والمعارضة، يتخذ أبعاداً مزعجة ويعطل سير عمل البرلمان.

وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، يجري اغتصاب سلطات البرلمان، وتقويض مبدأ الفصل بين سلطات الدولة. ويشكو أعضاء البرلمان من المضايقة والتخويف من جانب السلطات لمجرد الاضطلاع بواجباتهم. وقد اندلع العنف نتيجة الخلافات، التي لا يبدو أنه لا يمكن تسويتها، بين الحزب الحاكم والبرلمان الذي تقوده المعارضة، والاقتصاد في دوامة من المبوط، ما تسبب في معاناة كبيرة لشعب فنزويلا. ونحن نقف بتضامن لا لبس فيه مع مؤسسة البرلمان والجمعية الوطنية لفنزويلا. ولقد أصبحت الحالة في اليمن كارثة إنسانية مزعجة، ذهب ضحيتها آلاف الأرواح البريئة. وقد أدى الخلاف بين الفصائل المتعارضة إلى مؤسسة مقسمة للبرلمان، وبلد مزقته الحرب، ومعاناة لا توصف للشعب اليمني. غير أننا نشعر بالتشجيع إزاء الالتزام الذي أعرب عنه نواب فصيلي البرلمان لتسهيل الحصول على المساعدة الإنسانية.

ويجمع الاتحاد البرلماني الدولي المجتمع العالمي للبرلمانات. ونحن كأعضاء في هذا المجتمع، ملتزمون معاً من خال القيم والمبادئ المشتركة. وكثير منها مكرس في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية وكثير منها مكرس في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية والشهر (http://www.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm) الذي احتفلنا به في العشرين من الشهر الماضي. وعلينا أن نقف دفاعاً عن القيم والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في هذا الإعلان؛ يجب علينا أن نمارس ما نعظ به الغير، ونتمسك بروح الديمقراطية ونصها ومُثلِها. ويجب أن نواصل عملنا كحملة مشاعل للتسامح، الحوار السياسي، والحلول السلمية. ويجب ألا ننسى أبداً، أنه وقبل كل شيء، تم انتخابنا لخدمة مصالح شعبنا وتطلعاته من أجل حياة كريمة وفرصة العيش بأمان وسلام.

لدينا أداة مجربة ومختبرة تحت تصرفنا - الدبلوماسية البرلمانية. وقد استخدمناها في مناسبات عديدة في الماضي: حلال الحرب الباردة، في السنوات التي سبقت عملية هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا، ولاحقاً من حلال إنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إننا نستخدمها اليوم في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع قيام الاتحاد البرلماني الدولي بتشجيع مشاريع السلام في المنطقة. والاجتماعات التي يَسترت الحوار في جمعياتنا بين الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية، هي



مثال ملموس آخر على الطابع البنّاء والوقائي للدبلوماسية البرلمانية، وقدرتها على نزع فتيل التوترات أو تجنبها بالوسائل السلمية.

البرلمانات والبرلمانيون في العالم، أدعوكم إلى رفع الراية عالياً من خلال كلماتكم، ولكن الأهم من ذلك، من خلال أعمالكم. إنني أناشدكم وأقرانكم البرلمانيون أن تتكلموا في كل مرة تتعرض فيها المؤسسة التي بحسدونها، للهجوم بشكل أو بآخر. وتقوم لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين بذلك منذ عقود. وفي مثل هذه الأوقات، يجب أن نقف معاً في إطار تضامني برلماني. إن التاريخ سيحكم علينا بقسوة إذا لم نفعل ذلك. وإني أحث كل واحد منا على الاشتراك في حملة الاتحاد البرلماني الدولي للدفاع عن الديمقراطية.

وأود أن أعرب عن تعاطفنا وتضامننا القلبية مع الجزر في منطقة البحر الكاريبي، التي تعرضت للأعاصير والكوارث الطبيعية الأخيرة. وفي معرض مماثل للتضامن البرلماني، أناشد البرلمانات أن تقدم المساعدة أو أن تساهم في تقديم المساعدة، إلى هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية عند تعافيها ومحاولة إعادة بنائها.

وأخيراً، أود أن أعيد التأكيد على التزام الاتحاد البرلماني الدولي القوي بعالم خال من الأسلحة النووية. وقد تأسس الاتحاد البرلماني الدولي على المبدأ الأساسي المتمثل في حل الخلافات بالوسائل السلمية والحوار السياسي. ولطالما دعت المنظمة إلى عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، إلا أنه لا تزال هناك بلدان في العالم لا تحترم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر التجارب النووية. وبالنظر إلى الآثار المدمرة، بما في ذلك الآثار الإنسانية للحوادث النووية، سواء عن طريق الصدفة أم سوء التقدير أم التصميم التي لا يمكن أن تكون محدودة في الزمان والمكان، يجب على المجتمع البرلماني العالمي أن يقف بحزم، وأن يعمل متضامناً من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.





### 137<sup>th</sup> IPU Assembly

St. Petersburg, Russian Federation 14–18 October 2017



# Presidential statement on the state of democracy in the world today

Endorsed by the IPU Governing Council at its 201<sup>st</sup> session (St. Petersburg, 18 October 2017)

We are witnessing a worrying trend around the world: parliaments as institutions are coming under assault and Members of Parliaments are finding themselves increasingly under threat. As your President, I have spoken out against such events, which I consider to be attacks on democracy itself.

In many of these situations, the causes or symptoms of the crisis are similar: freedom of expression is under attack, making it very difficult for parliamentarians, the press and civil society to speak out against abuses; the powers of parliaments are undermined by the other branches of government: the executive and the judiciary; national election commissions are not functioning properly and are seen as instruments of the government to ensure their stay in power, and rampant corruption undermines basic notions of equality before the law and of accountable and well-managed public finances.

In this respect, I wish to denounce in the strongest terms the assassination of Ms. Daphne Caruana Galizia, a well-known journalist and researcher from Malta who led the Panama Papers investigations. We must speak out in defence of investigative journalism and in defence of the brave men and women journalists around the world who risk life and limb to bring us the facts. We express our sympathy and solidarity with the family of Ms. Galizia, who paid the ultimate price for denouncing corruption.

At a time when dialogue is most needed to resolve crises, we are seeing delegations coming to our Assemblies that do not represent the full spectrum of political views in the parliament. Members of Parliament are being targeted through threats, reprisals and other forms of intimidation, and political space is shrinking in many countries. I call for the release of Mr. Kem Sokha and all political prisoners, the safe return of all Cambodian MPs in exile, and an end to attacks on civil society and independent media. The report of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians is illustrative of this worrisome trend.

I am deeply concerned by the political situation in Cambodia, where criminal proceedings are allegedly being used to silence the opposition and prevent it from playing a meaningful role in the lead-up to the elections in 2018. Equally disturbing is the situation in the Maldives, where diminishing freedoms and a schism between the ruling party and the opposition are taking on troubling dimensions and are disrupting the functioning of the parliament.

In the Bolivarian Republic of Venezuela, the parliament's powers are being usurped and the principle of the separation of powers of the State is being undermined. Members of Parliament complain of harassment and intimidation by the authorities for merely discharging their duties. Violence has broken out due to seemingly irreconcilable differences between the ruling party and the opposition-led parliament and the economy is on a downward spiral, causing great suffering for the people of Venezuela. We stand in unequivocal solidarity with the institution of parliament and the National Assembly of Venezuela. The situation in Yemen has become a woeful humanitarian catastrophe, claiming thousands of innocent lives. The rift between opposing factions has led to a divided institution of parliament, a war-torn country and untold suffering for the Yemeni people. We are, however, heartened by the commitment expressed by the MPs of both factions of parliament to facilitate access to humanitarian assistance.

The IPU brings together the global community of parliaments. As members of this community, we are bound together by shared values and principles. Many of these are enshrined in the Universal Declaration on Democracy (<a href="http://www.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm">http://www.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm</a>) whose 20<sup>th</sup> anniversary we celebrated last month. We must stand up in defence of the fundamental values and principles articulated in this Declaration; we must practise what we preach, upholding the spirit and the letter of democracy and its ideals. We must continue to be the torchbearers of tolerance, political dialogue and peaceful solutions. We must never forget that before all else we have been elected to serve the interests of our people and their aspirations for a life of dignity and opportunity, in peace and safety.

We have a tried and tested tool at our disposal – parliamentary diplomacy. We have used it on many occasions in the past: during the Cold War, in the years leading up to the Helsinki process on security and cooperation in Europe, and then later through the establishment of the Conference on Security and Cooperation in the Mediterranean. We are employing it today in the context of the Israeli-Palestinian conflict, with the IPU promoting projects of peace for the region. The meetings facilitated at our Assemblies between Greek-Cypriot and Turkish-Cypriot political parties are yet another concrete example of the constructive and preventive nature of parliamentary diplomacy, and its ability to defuse or avert tensions through peaceful means.

Parliaments and parliamentarians of the world, I call on you to fly the flag high through your words, but more importantly, through your deeds. I appeal to you to speak out every time the institution you embody and your parliamentary peers come under attack in one form or another. The IPU's Committee on the Human Rights of Parliamentarians has been doing this for decades. It is at times like these that we must stand together in a display of parliamentary solidarity. History will judge us harshly if we fail to do so. I entreat each and every one of us, therefore, to sign up to the IPU campaign in defence of democracy.

I would like to express our heartfelt sympathy and solidarity with the islands in the Caribbean which have felt the full onslaught of recent hurricanes and natural disasters. In a similar show of parliamentary solidarity, I appeal to parliaments to provide assistance or cause assistance to be provided to these small island developing States as they recover and try to rebuild.

Lastly, I would like to restate the IPU's strong commitment to a nuclear-weapon-free world. The IPU was founded on the fundamental principle of resolving differences through peaceful means and political dialogue. The Organization has always advocated for nuclear non-proliferation and disarmament yet there are still countries in the world that do not respect United Nations Security Council resolutions prohibiting nuclear testing. Given the devastating impacts, including humanitarian, of a nuclear event, whether by accident, miscalculation or design that cannot be limited in time and space, the global parliamentary community must stand firm and work together towards the achievement of a world free of nuclear weapons.